الصناعي، ورغم الاختلاف من حيث النظرية والتطبيق بين دولة واخرى بالنسبة للنظام الديمقراطي فالشيوعيون يرون الديمقراطية الصحيحة بتامين الحرية الاجتماعية والانسانية، والغربيون يرون انها مطلقة وتعني حكم الشعب بالشعب وللشعب، ورغم كل ذلك يبقى هناك اساسا مشتركا تتميز به الانظمة الديمقراطية وهو حق الاغلبية بالحكم وحق الاقلية بالمعارضة.

مضمون الديمقراطية

تتضمن الديمقراطية حقين رئيسين هما: الترشيح والانتخاب.

١- حق الترشيح:

منح العهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان لكل مواطن حق الترشيح في أي انتخاب لتولي المناصب التي تسهم في سير الحياة العامة لبلده والحصول على تولي الخدمة العامة في دولته على أسس عامة من المساواة.

وحق الترشيح هو حق التقدم إلى هيئة الناخبين ليختاروه للنيابة عنهم في تولي السلطات العامة. ولا يجوز حرمان الشخص من حق الترشيح إذا توافرت فيه المؤهلات المطلوبة. ويحدد دستور كل دولة المواصفات المطلوبة في الشخص الذي يرشح نفسه للمجالس التشريعية. ومن هذه المواصفات بلوغه سناً معينة وتمتعه بقدر معين من المؤهلات العلمية أو الثقافية. وتعتمد بعض الدول على الترشيح المنفرد القائم على حق المواطنة، وبعض الدول تعتمد على الترشيح وفق القوائم الحزبية إذا كان نظامها السياسي فيها يأخذ بالتعددية الحزبية. ويتفرع من حق الترشيح حق إجراء الدعاية للمرشح لبيان مؤهلاته وبرامجه الانتخابية عبر وسائل الإعلام. أما إذا كانت الدولة تسيطر على وسائل الإعلام فينبغي عليها أن

تسمح للمرشحين جميعهم بفرص متساوية للدعاية، دون أن يفضل مرشح على آخر.

٢- حق الانتخاب:

إن المبدأ الذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو وفق أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت. على أن إتمام الانتخابات بطريق الاقتراع السري يضمن حرية التعبير عن إرادة الناخبين.

تقدم الديمقراطية حلولاً للمسائل المهمة التي يواجهها أي نظام سياسي، إذ تحدد سلمياً من هم الذين سيحكمون كما تضفي المشروعية على القرارات التي يتخذونها. هذه الأهداف تصبح أسهل تحقيقاً عندما تشجع صفات النظام الانتخابي على شيوع الاعتقاد لدى الناس بحرية ونزاهة الانتخابات.

إن العوامل التي تشجع على هذا الاعتقاد هي حق الانتخاب والوصول إلى صناديق الاقتراع، ومبدأ مساواة الاصوات بحيث لا يكون لصوت ما تأثير يفوق تأثير صوت آخر، ونتائج انتخابات تقررها قواعد موضوعة سلفاً، تقترن بأقل قدر ممكن من الغش والتزوير في الاقتراع وفرز الأصوات وعدها.

وممارسة حق الانتخاب يختلف من دولة إلى أخرى ، وفي الأحوال جميعها يتطلب من الناخب أن يصل إلى عمر معين لممارسة هذا الحق. كما تتطلب بعض دساتير الدول أن يحصل الناخب على مستوى تعليمي معين. وإذا ما تم انتخاب المرشح كرئيس للدولة أو عضواً في البرلمان فإن ذلك لا يعني أن هذه الثقة تسمح

لـه بتسلم المنصب طيلة حياته. بل أن الديمقراطية عملية اختيار الأفضل، وعند فوز الأفضل فعليه أن يثبت من خلال عمله بأنه كان فعلا الأفضل. وعندما يفشل في عمله فلا بد من استبداله بغيره. وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت الديمقراطية تمارس بشكل دوري تحدد فيها انتهاء المسؤولية بفترة معينة.

المحاضرة السابعة

مزايا الديمقراطية

يجب علينا أن نعمل على احترام الديمقراطية وذلك للأسباب الآتية:

١. تعمل الديمقراطية على معاملة جميع الأفراد على قدم المساواة وهنا يجب على الحكومة الديمقراطية أن ترعى مصالح الناس على قدم المساواة، كما يجب أن تأخذ أرائهم أيضاً في الحسبان على قدم المساواة. ويجب أن يكون صوت الفقير مساوياً لصوت الثري، وقد احتج نقاد الديمقراطية بان جماهير الشعب من الجهل والتخلف وعدم التعيين بما لا يؤهلهم بالمشاركة بأي شكل في تقرير السياسة العامة. ولكننا نرى بأن جماهير الشعب يحتاجون إلى المعلومات والى الوقت الكافي لاستيعاب هذه المعلومات. وهنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات والصحافة الحرة ووسائل الإعلام بالعمل على توعية وتثقيف الشعب من خلال انتقاد والاحتجاج على سياسة الحكم ومن خلال التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي كما في وسائل الإعلام.

٢. تعمل الحكومة الديمقراطية على الإيفاء باحتياجات الناس فكلما كان لرأي الشعب وزن أكبر في توجيه السياسة زادت إمكانية أن تعكس هذه السياسة تطلعاته

وطموحاتـه. وحتـى تكـون سياسـة الحكومـة ومـن بيـدهم مقاليـد الحكـم ملائمـة لاحتياجـات الشـعب يجـب أن تكـون هنـاك رقابـة شـعبية وان تتـوفر قنـوات فعالـة للتأثير والضغط على سياسة الحكم.

٣. تدعو الديمقراطية إلى الحوار الصريح والإقناع والسعي إلى حلول وسط فالتأكيد الديمقراطي على الحوار لايفترض فقط وجود اختلافات في الآراء بشأن بعض المسائل السياسية، ولكنه يفترض أيضاً أن لهذه الاختلافات الحق في أن يعبر عنها وان يستمع إليها. فالديمقراطية تفترض الاختلاف والتعدد داخل المجتمع. وعندما يجد هذا الاختلاف تعبيراً عنه، يكون الأسلوب الديمقراطي لحل الخلافات بوساطة المناقشة والإقناع والوصول إلى حل وسط، لا عن طريق الفرض أو الكراهية من قبل السلطة.

٤. تعمل الديمقراطية على ضمان وحماية الحقوق والحريات الأساسية: وتشمل هذه الحقوق، الحق في حرية الرأي والتعبير، وفي تكوين الجمعيات وحق التنقل والحماية وغيرها. ويمكن لنا الاعتماد على نظام الحكم الديمقراطي لحماية هذه الحقوق.

٥. تسمح الديمقراطية بتجديد قوة المجتمع: من خلال استخدامها للوسائل السلمية في استبعاد السياسيين الذي فشلوا أو لم يعد لهم نفع في إدارة شؤون الدولة، بدون حدوث أي اضطراب في نظام الحكم.